



الضمانات العلمية والقانونية لاستخدام البصمة الوراثية Safeguards Scientific and Legal use of DNA

د/كمال بوشليق

جامعة باتنة 1 (الجزائر) kamelbouchelig@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2020/11/15

تاريخ الاستلام: 2020/01/16

ملخص:

إن تقنية البصمة الوراثية تفضي إلى نتائج ذات دلالات مهمة في مجال الإثبات الجزائي والمدني لاجمال للتشكيك فيها تجزم في إثبات الجريمة أو نفيها، ومما يزيد في فاعلية استخدام تقنية البصمة اللجوء إليها في الجرائم المعقدة التي لم تكشف التحريات أو التحقيقات عن أسباب وظروف ارتكابها والفاعل فيها، ومن ثمة هي تهدف إلى تحقيق العدالة الجنائية . نستخلص أن البصمة الوراثية لها أهمية بالغة في التأثير على القرار الجزائي ولها مساس مباشر بخصوصية الإنسان الجينية، ولذا لابد من تحقيق الموازنة بين فعالية مكافحة الجريمة باستعمال البصمة وبين خصوصية الإنسان.

الكلمات المفتاحية: الإنسان ؛ الوراثة ؛ الخصوصية ؛ الدليل ؛ العدالة

Abstract:

That the technique of DNA lead to meaningful results important in the field of criminal and civil evidence; no question where avers in proving the crime or deny it; and increases in the effective of technology foresight committee referred to in the crimes of sterile; that did not disclose challenges or investigation on the causes and circumstances circumstances of the committed and the actor and there are aims to achieve criminal justice .

We conclude that the DNA is critical in influencing the resolution criminal and a direct path ti the privacy of human genetic; therefore we must achieve a balance between the effective fight against crime using fingerprints.

Keywords: Man؛ Genetic؛ Privacy؛ Directory؛ Justice

* المؤلف المرسل: الإيميل: kamelbouchelig@yahoo.fr

مقدمة :

يعد الإثبات في المادة الجزائية من أهم المواضيع العلمية التي تعنى بالدراسة ، ونظرا لتطور وسائل ارتكاب الجريمة وصعوبة التعرف على المجرمين ومحو آثارها ودلائلها وبقاء عديد الجرائم مجهولة ، صاحبه تطور طرق الحصول على الدليل المادي للكشف عنها وعن مرتكبها وتحديد الهوية.

ولاشك أن الدراسات العلمية الحديثة في مجال مكافحة الجريمة قد أضافت الكثير من النظريات والتقنيات المتطورة ذات الصلة الوثيقة بكشف الجرائم والعملية الإثباتية ، فتطبيق العلم في حل المنازعات سواء الجنائية أو المدنية منها يعين المحققين والقضاة في الوصول إلى الحقيقة ، ويمكن إستنباط الأدلة المادية من خلال إجراء تحاليل ، وهو ما يعرف بتحليل الحامض النووي (DNA) والمسؤول عن تحليل الأثر المادي وتقديمه للمحكمة كدليل علمي.

وهكذا فإن اكتشاف البصمة الوراثية أدى لتقديم الدليل القاطع لإثبات هوية الإنسان ، وهكذا أصبح بالإمكان الاعتماد عليها في تحديد نسب الإنسان ، وكذا نسبة الأثر البيولوجي الموجود بمسرح الجريمة إلى صاحبه.

ولم يتوقف الأمر عند هذه المسألة بل كان لزاما وضع ضوابط وآليات قانونية للاستفادة منها ، على اعتبار إمكان إساءة استخدامها وتسخيرها فيما يضر الإنسان ويؤثر على حقوقه المختلفة كحقه في الخصوصية الجينية ، وهكذا اتجهت التشريعات المختلفة إن على المستوى الوطني أو الدولي إلى تقنين العمل بهذه التقنية العلمية ووضع آليات لاستخدامها ضمن إطار أخلاقي يكفل حماية مختلف الحقوق المرتبطة باستخدامها ، واتجه القضاء إلى تطبيقها على مختلف القضايا المعروضة عليه إن على مستوى إثبات النسب أو إثبات الجرائم .

وسارع المشرع الجزائري الى سن قانون لهذا الغرض بالنظر لعلاقة الموضوع بحقوق الانسان والحق في سلامة الجسم البشري وهو قانون رقم 03/16 مؤرخ في 19 جوان 2016 يتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص .

أهمية موضوع : ترجع أهمية الموضوع في أن إذا كانت البصمة الوراثية قد فتحت آفاقا لحل الكثير من القضايا العالقة أمام القضاء ، إلا أن الجانب السيئ لها هو تلك الاستخدامات اللاأخلاقية والمضرة بحقوق الإنسان ، كما تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن موقف المشرع الجزائري من استخدام البصمة الوراثية في الإثبات وما مدى حجيتها ؟ وما هي الإشكاليات التي يثيرها استخدام البصمة الوراثية على حقوق الإنسان ، وما هي الحلول المقترحة لحل هذه الإشكاليات ؟

إشكالية الدراسة : يطرح الموضوع إشكالا قانونيا هو مدى تعارض استخدام البصمة الوراثية كدليل إثبات وحق الخصوصية الجينية للإنسان ؟

منهج الدراسة: إن دراسة هذا الموضوع تقتضي إتباع الأسلوب الوصفي التحليلي لنصوص المواد القانونية الواردة في القانون رقم 03/16، و اعتماد المنهج المقارن وذلك لمعرفة أهم التشريعات القانونية والاجتهادات القضائية في مختلف الدول، بالإضافة الى الوقوف على أهم الاختلافات والنقائص الموجودة في بعضها ومن ثم تقديم الاقتراحات اللازمة.

خطة الدراسة: سنعالج إشكالية الموضوع ضمن خطة الدراسة التالية .

المبحث الأول: الطبيعة القانونية للبصمة الوراثية.

-تعريف البصمة الوراثية.

-الأساس القانوني للتقنية.

-الخصائص العلمية للبصمة.

المبحث الثاني : التطبيقات القضائية للبصمة الوراثية .

-الحدود الفنية والقانونية لاستخدام البصمة

-القيمة القانونية للدليل و سلطة القاضي في تقديره.

-الحماية القانونية لإجراءات البصمة الوراثية.

المبحث الأول:

الطبيعة القانونية لتقنية البصمة الوراثية¹

اعتمد المشرع الجزائري هذه التقنية العلمية في الإثبات بموجب قانوني أساسي لها يتعلق بإجراءات استعمالها وكيفية التعرف على الأشخاص، وهذا هو المبتغى من إصداره، ونحاول إعطاء مفهوم علمي وقانوني للبصمة الوراثية وماهي الأسس القانونية في التشريع الجزائري لاعتمادها في مطلب أول، ونبين الخصائص العلمية لها في مطلب ثان.

المطلب الأول: تعريف البصمة الوراثية

سنعطي المفهوم العلمي والقانوني لهذا الدليل العلمي في فرع أول، ونبين ماهو الأساس القانوني له في التشريع الجزائري والفرنسي والبريطاني بدليل أن الدراسة فيها نوع من المقارنة في فرع ثان.

الفرع الأول: مفهوم البصمة الوراثية

تعرف بأنها تلك الهوية الوراثية الأصلية الثابتة لكل إنسان والتي يتم التوصل إليها عن طريق التحليل الوراثي²، ويمكن من خلالها الكشف عن هوية الجناة أو المشتبه فيهم وحتى التسلسل المنطقي غير المشفر من الحمض النووي المتحصل عليه من التحليل الوراثي للعينات البيولوجية لاستعمالها في الإجراءات القضائية .

وتم تعريفها بأنها "معلومات خالصة تخص شخصا ما والتي تميزه عن غيره، فهي وسيلة بيولوجية لتحديد شخصية الفرد"³.

إذن البصمة الوراثية تتعلق بجينات الانسان وكل مايتعلق ببيولوجيته ،وتعتمد على تحليل الحامض النووي من خلال جملة من المعطيات البيولوجية الخاصة بكل إنسان.

الفرع الثاني: الأساس القانوني لتقنية البصمة الوراثية.

أ-الأساس القانوني

1- في التشريع الجزائري

- القانون المتعلق بحماية الصحة وترقيتها⁴ حسب المادة 430 منه بقولها " كل من يخالف أحكام هذا القانون المتعلقة بترع الأعضاء والأنسجة والخلايا البشرية وزرعها ...".

- قانون الأسرة⁵ الذي أجاز للقاضي اللجوء إلى الطرق العلمية لإثبات النسب طبقا للمادة 40 فقرة 02 منه.

-قانون⁶ متعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص ،وعرفها بأنها التسلسل في المنطقة غير المشفرة من الحمض النووي ،ويرمي القانون إلى تحديد قواعد استعمال هذه التقنية استنادا إلى عدة مبادئ أهمها حماية الحياة الخاصة للأشخاص وتحقيق الموازنة بينها وبين ضرورة حفظ الأمن وحماية المجتمع من الإجرام .بمختلف أشكاله ،كما يسمح هذا القانون الذي جاء في 20 مادة موزعة على خمسة فصول باستعمال البصمة الوراثية للأشخاص في الإثبات أمام القضاء ،غير أنه يعطي لهذا الأخير وحده سلطة الأمر بأخذ عينات بيولوجية من الأشخاص وتحليلها وذلك تلقائيا أو بناء على طلب الشرطة القضائية في إطار التحريات الأولية التي يقومون بها ،ويحدد هذا القانون من خلال الفصل الثاني له شروط وكيفيات استعمال البصمة الوراثية سيما ما تعلق بالفئات التي يمكن إخضاعها لتحليل البصمة الوراثية والأشخاص المؤهلون لأخذ العينات من أجل إجراء التحاليل والأجهزة المعتمدة لإجراء التحاليل وشروط وجود استعمال البصمة الوراثية ،كما ينص القانون على إنشاء مصلحة مركزية للبصمات الوراثية يديرها قاض تساعده خلية تقنية تتكلف هذه المصلحة بتشكيل وإدارة وحفظ القاعدة الوطنية للبصمات المتحصل عليها من تحليل العينات البيولوجية وللإشارة أن العينات ترسل إلى المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام بالجزائر العاصمة⁷ .

2- في التشريعات المقارنة

سنتعرض إلى بعض التشريعات الغربية التي أخذت بالبصمة الوراثية كوسيلة للإثبات .

1-2-التشريع الفرنسي :حسب قانون صادر بتاريخ 1994/07/02 المتعلق باحترام الجسم الإنساني والذي أقر تأطير عملية التعرف على الشخص بفضل البصمات الجينية مع التأكيد أن هذا الشخص لا يكون جاريا عنه البحث إلا في إطار إجراءات بحث أو تحقيق شرع فيه أثناء إجراء قضائي أو لغايات طبية أو بحث علمي ،كما أنه يوجد قانون صادر بتاريخ 1998/06/17 متعلق بالوقاية ومكافحة المخالفات الجنسية وحماية القصر وقانون صادر بتاريخ 2001/11/15 متعلق بالأمن القومي .

وفي التشريع الفرنسي فإن القانون وضع ضمانات عديدة تخضع لها البصمة الوراثية وتتمثل في الحصول على موافقة الأشخاص⁸ للذين يخضعون لهذه الاختبارات وحماية المعلومات الوراثية التي تم الحصول عليها نتيجة الاختبارات وعدم إفشائها .

2-2- التشريع البريطاني: إن بريطانيا لها أكبر بنك للبصمة في العالم فهو يتضمن أكثر من 02 مليون شخص وتم تحسيده سنة 1995 .

-قانون صادر بتاريخ 1984 يخص إجراءات تنظيمية للفحص الجسدي للأشخاص المحبوسين من أجل أخذ بعض من عتادهم الخلوي لفائدة الفحص الطبي القضائي (الدم، السائل المنوي، السوائل المهبلية السوائل الأخرى كالبول والعرق واللعاب وبعض العينات السطحية مثل الشعر والرواسب الموجودة تحت الأظافر) .

المطلب الثاني: الخصائص البيولوجية والعلمية للبصمة الوراثية

تتميز البصمة الوراثية بجملة من الخصائص تزيد في مفهومها ودلائلها العلمية، ونبين الخصائص البيولوجية للبصمة في فرع أول، والخصائص العلمية لها في فرع ثان.

الفرع الأول: الخصائص البيولوجية

تتميز البصمة الوراثية بجملة من الخصائص البيولوجية من خلال حالة الإنسان والتي يتم استخلاصها من جيناته .
-أن لكل شخص بصمة وراثية لا تتفق ولا تتشابه مع البصمة الوراثية لأي شخص آخر ويستحيل وجود هذا التوافق أو التشابه إلا في حالة واحدة هي حالة التوأم المتماثلة الواحدة ولما يكون عدد السكان 64 مليار، وهذا ما يجعل التشابه مستحيلا لأن سكان الأرض لا يتعدون المليارات الستة، وقد وجد علماء بريطانيون أن نسبة احتمال تشابه البصمة الوراثية بين شخصين ليسا أقرباء تكاد تكون صفر⁹.

-أن البصمة الوراثية في جميع خلايا الجسم للشخص الواحد متطابقة، فالبصمة من خلايا 03 كريات الدم البيضاء مثلا متطابقة مع أي خلية في أي جزء آخر من الجسم مثل الشعر والجلد والعظام ومتطابقة أيضا مع أي بصمة من أي سائل من سوائل الجسم مثل اللعاب والسائل المنوي والمخاط.

الفرع الثاني: الخصائص العلمية

وهذه الخصائص تستند إلى كون البصمة دليل علمي متطور وحديث .
-أن النتائج التي تقدمها البصمة الوراثية دقيقة جدا في تحديد هوية صاحبها، وقد دلت الأبحاث التجريبية أن نسبة النجاح في إثبات النسب أو نفيه تصل إلى حد القطع أي 100 بالمئة¹⁰.
- من الناحية العملية تعتبر البصمة الوراثية دليل نفي وإثبات تكاد تكون قاطعة وليس هناك أي سلبات أو قيود بشرط أن يتم التحليل بطريقة سليمة لاستخدامها أمام المحاكم للفصل، بخلاف الفصائل الدموية التي تعتبر دليل نفي فقط لاحتمال التشابه بين البشر في هذه الفصائل.
- تظهر البصمة الوراثية على هيئة خطوط عريضة يسهل قراءتها وحفظها وتخزينها في الحاسوب إلى أمد غير محدد، كما أن مقارنتها مع غيرها من البصمات الوراثية الأخرى سهلة وميسرة ولا تحتاج عادة إلى دراية ودقة وتأمل¹¹.

المبحث الثاني:

التطبيقات القضائية للبصمة الوراثية

من خلال هذا المبحث ندرس كيف يتم تطبيق هذا الدليل العلمي في الممارسة القضائية، وماهي الحدود الفنية والتقنية لتطبيقه و نعرف ماسمح به القانون فيما يخص الإستعمال في مطلب أول، والقيمة القانونية لهذه الدليل وسلطة القاضي في تقديره وطبيعة الحماية القانونية له في مطلب ثان .

المطلب الأول: الإجراءات الفنية والحدود القانونية لاستخدام البصمة الوراثية

نظرا لفعالية هذا الإجراء من جهة وخطورته عند عدم التقيد بضوابطه من جهة أخرى فقد وضعت إجراءات وضوابط قانونية من أجل ضمان نتائج مؤكدة، ونبين في الفرع الأول الضوابط الفنية لاستخدام التقنية، وفي الفرع الثاني الحدود القانونية للاستخدام.

الفرع الأول : الضوابط الفنية لاستخدام البصمة الوراثية

نتعرف عليها من خلال القانون 03/16 السالف الذكر.

- أن لا يتم التحليل إلا بإذن من الجهة المختصة وبناء على أوامر القضاء .
- أن تكون مختبرات الفحص للبصمة الوراثية تابعة للدولة أو تشرف عليها إشرافا مباشرا مع توفر جميع الضوابط العلمية .
- أن يكون جميع القائمين على العمل في المختبرات الخاصة بتحليل البصمة الوراثية سواء كانوا من خبراء البصمة الوراثية أو من المساندين لهم في أعمالهم المخبرية ممن تتوفر فيهم أهلية قبول الشهادة إضافة إلى معرفته وخبرته في مجال تخصصه.
- أن يجري التحليل في مختبرين على الأقل معترف بهما على أن تؤخذ الإحتياطات اللازمة لضمان عدم معرفة أحد المختبرات التي تقوم بإجراء الاختبار بنتيجة المختبر الآخر .
- توثيق كل خطوة من خطوات تحليل البصمة الوراثية بدءا من نقل العينات وضمانا لصحة نتائجها مع حفظ هذه الوثائق للرجوع إليها عند الحاجة¹² .

- عمل التحاليل الخاصة بالبصمة بطرق متعددة، وبعدها أكبر من الأحماض الأمينية ضمانا لصحة النتائج قدر الإمكان .
- سرية المعلومات الوراثية أي كشف على الأمور الوراثية ويمكن أن تستفيد منها شركات التأمين على الحياة إذا عرفت أنه يملك ضمن جيناته على مورثة مسرطنة وبالتالي لا يؤمن عليه¹³ .

وطبقا للقانون المتعلق بالبصمة الوراثية في الفصل الثاني وضع شروط وكميات استعمال البصمة من خلال 06 مواد

قانونية (المادة 03 إلى المادة 08) نوجزها فيما يلي :

- عند أخذ العينات البيولوجية لابد من احترام كرامة الأشخاص وحرمة حياتهم الخاصة وحماية معطياتهم الشخصية .
- لا يسمح بهذا الإجراء إلا بالنسبة لوكيل الجمهورية وقاضي التحقيق وقاضي الحكم وضابط الشرطة القضائية بعد الحصول على إذن من السلطة القضائية المختصة استنادا لقواعد الأخصاص أثناء سير الدعوى¹⁴ .
- تؤخذ العينات من الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جنائيات أو جنح ضد أمن الدولة أو ضد الأشخاص أو الآداب العامة أو الأموال أو في النظام العمومي أو الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات أو قانون مكافحة تبييض الأموال أو أي جنابة أو جنحة أخرى إذا رأت الجهة القضائية المختصة ضرورة لذلك، أو الأشخاص المشتبه في ارتكابهم اعتداءات على

الأطفال أو المحكوم عليهم نهائياً من أجل هذه الأفعال وضحايا الجرائم والأشخاص الآخرين المتواجدين. يمكن الجريمة لتمييز آثارهم عن آثار المشتبه فيهم، وكذا المحبوسين المحكوم عليهم نهائياً بعقوبة سالبة للحرية لمدة تتجاوز ثلاث سنوات لارتكابهم جنابات أو جنح ضد أمن الدولة أو ضد الأشخاص أو الآداب العامة أو الأموال أو النظام العمومي أو الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة المخدرات أو قانون مكافحة تبيض الأموال وتمويل الإرهاب أو أي جنابة أو جنحة أخرى إذا رأت الجهة القضائية المختصة ضرورة ذلك، كما يمكن أخذ العينات من الأشخاص الذي لا يمكنهم الإدلاء بمعلومات حول هويتهم بسبب سنهم أو بسبب حادث أو مرض مزمن أو إعاقة أو خلل نفسي أو أي خلل في قواهم العقلية والمتوفين مجهولي الهوية والمفقودين أو أصولهم وفروعهم والمتطوعين، ويمكن أخذ العينات من مكان ارتكاب الجريمة .

- باستثناء المتطوعين لا يجوز أخذ العينات البيولوجية في الحالات الأخرى إلا بموجب أمر قضائي أو رخصة من القاضي المختص

- بالنسبة للطفل لا تؤخذ العينات البيولوجية إلا بحضور أحد والديه أو وصيه أو الشخص الذي يتولى حضنته أو من ينوب عنهم قانوناً وفي حالة عدم إمكان ذلك بحضور ممثل النيابة المختصة .

- بالنسبة للمحبوسين المحكوم عليهم نهائياً لابد من الحصول على إذن من النيابة العامة التي توجد المؤسسة العقابية بدائرة اختصاصها.

- تؤخذ العينات من قبل مختص إما من قبل ضباط وأعوان الشرطة القضائية ذوي الاختصاص، أو من قبل الأشخاص المؤهلين لهذا الغرض تحت إشراف ضباط الشرطة، أو من قبل الأشخاص المسخرين من طرف السلطة القضائية .

- وجود مخابر وخبراء معتمدين قانوناً.

- يمنع استعمال العينات المتحصل عليها لأغراض غير المنصوص عليها في أحكام هذا القانون .

- تسجل بالقاعدة الوطنية للبصمات الوراثية الموجودة لدى وزارة العدل والتي يديرها قاض-بسعي من النيابة المختصة البصمات الخاصة بالأشخاص السالف ذكرهم، ويتولى القاضي التأشير على المعطيات الوراثية قبل تسجيلها مع إرفاق هوية صاحب البصمة إذا كان معروفاً وتاريخ ومكان الوقائع وطبيعة الجريمة المرتكبة ورقم القضية أو ملف الإجراءات والبيانات التي تتعلق بالحرز الذي يحتوي على العينات أو الآثار البيولوجية .

- ضرورة علم من تؤخذ بصمته بشروط التسجيل ومدة الحفظ التي تكون 25 سنة بالنسبة للأصول وفروع الأشخاص المفقودين و 25 سنة للأشخاص المشتبه فيهم المتابعين المستفيدين من أمر بانتفاء وجه الدعوى أو حكم بالبراءة نهائياً ولمدة 40 سنة للأشخاص المحكوم عليهم من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً والمفقودين والأشخاص المتوفين مجهولي الهوية، وتلغى البصمة من القاعدة الوطنية للبصمات الوراثية بأمر من القاضي المكلف بالمصلحة المركزية للبصمات الوراثية تلقائياً أو بطلب من النيابة العامة أو من الأشخاص المعنيين بانتفاء المدد السابقة أو إذا أصبح الاحتفاظ بها غير مجد، كما أنه تلتف العينات بأمر من القضاء المختص أو بطلب من مصالح الأمن المختصة إذا لم يعد الاحتفاظ بها ضرورياً وفي كل الأحوال عند صدور حكم نهائي في الدعوى .

الفرع الثاني : الحدود القانونية لاستخدام البصمة الوراثية

إن الإلحاح على الخضوع لفحص البصمة الوراثية يشكل نوعاً من الاعتداء على حرمة الجسد وهي سلامة مضمونة دستورياً حسب المادة 41 من الدستور التي تنص على أنه "يعاقب القانون على المخالفات المرتكبة ضد الحقوق والحريات وعلى كل ما يمس سلامة الإنسان البدنية والمعنوية".

والحق في السلامة يحميه قانون الإجراءات الجزائية وقانون العقوبات، والقضاء هو من يذكر الحدود والمواضع التي لا يجوز المساس بها وهي حدود السلامة الجسدية وحرمة الحياة الخاصة اللتان يمكن تأثير فيهما بفحص الحمض النووي ADN، وهو ما نصت عليه المادة 40 من الدستور بقولها "تضمن الدولة عدم انتهاك حرمة الإنسان ويحظر أي عنف بدني أو معنوي أو أي مساس بالكرامة...".

كما يلاحظ ما ورد في المادة 99 من المرسوم التنفيذي رقم 276/92 المؤرخ في 1992/06/06 المتضمن مدونة أخلاقيات الطب بأنه "يجب على الطبيب الخبير وعلى جراح الأسنان الخبير عند صياغة تقريره ألا يكشف إلا العناصر التي من شأنها أن تقدم الإجابة عن الأسئلة المطروحة في قرار تعيينه، وفيما عدا هذه الحدود يجب على الطبيب الخبير وعلى جراح الأسنان الخبير أن يكتفوا بما يكون قد أطلع عليه خلال مهمته".

وطبقاً للمادة 68 من قانون المرور الجزائري¹⁵ فإنها تجرم رفض الخضوع للفحوص الطبية والإستشفائية والبيولوجية المنصوص عليها في المادتين 19 و20 منه.

هذا وأصبح للبصمة دور كبير وآفاق في عدة مجالات من بينها المجال الطبي وإثبات الجرائم والنسب وتحقيق الشخصية وغيرها ونوضح ذلك فيما يلي:

***في مجال إثبات ونفي الجرائم :** استخدمت البصمة الوراثية في إثبات كثير من الجرائم مثل جرائم القتل والاغتصاب وغيرها من الجرائم الجنائية، عن طريق فحص الآثار والمخلفات البيولوجية في مسرح الجريمة مثل الدماء والشعر والمني واللعاب والأنسجة وغيرها من الآثار، إذ يمكن من خلال تلك الآثار تحديد البصمة الوراثية لصاحب ذلك الأثر أو العينة ومطابقتها لاحقاً مع الحمض النووي للعينات المأخوذة من الأشخاص المشتبه بهم في تلك الجرائم وعند تطابق البصمة الوراثية للعينة المأخوذة من مسرح الجريمة مع نتيجة البصمة الوراثية لأحد المتهمين فإنه يكاد يجزم بأنه مرتكب الجريمة¹⁶.

***في مجال اثبات ونفي النسب:** يجوز الاعتماد على البصمة الوراثية في مجال إثبات النسب في الحالات التالية :

-حالات التنازع على مجهول النسب بمختلف صورته .

-حالات الاشتباه في المواليد والمستشفيات ومراكز رعاية الأطفال وأطفال الأنابيب.

- حالات ضياع الأطفال واختلاطهم بسبب الحوادث والكوارث وحالات عدم التعرف على الهوية.
- الحالات التي ينكر فيها الرجل أنه الأب لطفل نتيجة نكاح غير شرعي كالاغتصاب والزنا.
- الحالات التي تدعي فيها امرأتان على أمومة ولد وتساوتا في البينة.
- الحالات التي يتنازع فيها رجلان على مولود من امرأة زوجة لأحدهما ومطلقة من الآخر وأنجبت في أدنى مدة الحمل .
- إثبات النسب لطفل الأنبوب (التلقيح الاصطناعي).

***الاستفادة من البصمة الوراثية في تحقيق الشخصية :** من خلال تحديد هويات الموتى في حالات الكوارث الجماعية مثل حوادث الطائرات والحروب والإنفجارات والزلازل والحرائق، إذ يمكن التعرف على الجثث والأشلاء بشكل دقيق¹⁷، وفي تحديد هويات الأطفال التائهين أو المخطوفين أو هويات فاقدى الذاكرة أو المجانين وإعادةهم إلى ذويهم، وتحديد هويات الأسرى والمفقودين الذين طال عهدهم وربما تغيرت ملامحهم فأراد ذويهم التثبت من هوياتهم وإزالة شكوكهم، ولا شك أن التأكد من حياة شخص أو وفاته يترتب عليه الكثير من الأحكام الشرعية، مثل النكاح والعدة والميراث والمعاملات المالية ونحو ذلك.

- حالات المشاكل المتعلقة بالجنس والتعرف على منتحلي شخصيات الآخرين .
- *الاستفادة من البصمة الوراثية في المجال الطبي:** من أجل إجراء التحاليل ومعرفة طبيعة الأمراض وعلاقة الجينات ببعضها وغيرها من الأغراض الطبية .

المطلب الثاني: القيمة القانونية للدليل وسلطة القاضي في تقديره وطبيعة الحماية

إذا توفرت هذه الشروط والضوابط فإن خبراء البصمة الوراثية وفي مختبرات تحليل البصمة، فإنه لا مجال للتردد فيما يظهر من مشروعية العمل بها واعتبارها طريقاً من الطرق العلمية للإثبات، وتتطرق في الفرع الأول إلى القيمة القانونية للدليل البصمة، وفي الفرع الثاني إلى سلطة القاضي في تقديره لهذا الدليل، وفي الفرع الثالث إلى طبيعة الحماية القانونية .

الفرع الأول : القيمة القانونية للدليل المستخلص من تقنية البصمة

نتناول الحجية بالنسبة للقضايا الجزائية والحجية بالنسبة للقضايا المدنية (قضايا النسب مثلاً).

أ-حجية البصمة الوراثية في الإثبات الجزائي

وضع المشرع الجزائري المبدأ العام في الإثبات الجزائي ضمن المادة 212 من قانون الإجراءات الجزائية¹⁸ المتمثلة في ترك تقدير قيمة الدليل إلى قناعة القاضي الجزائي التي تساوي بين الدليل العلمي (البصمة الوراثية) وبين باقي الأدلة (الاعتراف، الشهود... الخ)، ولم يأخذ المشرع بمبدأ تدرج القوة الثبوتية للدليل .

ونظرا لقوة الدليل العلمي في الإثبات الجزائي اعتقد الكثير أن الأدلة العلمية معصومة من الخطأ و يقينية النتيجة المتوصل إليها، ونبين مراحل استعمال البصمة خلال سير الدعوى العمومية.

***مرحلة التحقيق القضائي:** أجاز القانون اللجوء إلى تقنية البصمة الوراثية كدليل إثبات أو نفي، وأن قاضي التحقيق لا يتقيد بدليل معين .

فكثير من الأحيان فإن دليل البصمة الوراثية قد يؤدي إلى المساس بالاقتناع الشخصي لما تفرض عليه من معطيات علمية غير قابلة للتشكيك فيها وهو ما قد يؤثر سلبا على مجريات التحقيق ذلك أن تقييد تقدير القاضي للدليل العلمي من شأنه إعطاء التقنيين والخبراء سلطات هي من اختصاص السلطة القضائية ، كما أن استبعاد تقنية البصمة الوراثية من طرف جهة التحقيق يؤدي حتما إلى التأثير على نتائج التحقيق بجرماته من شرعية مستمدة من الصرامة العلمية ، كما أن التسليم بمبدأ الاقتناع الشخصي للقاضي في تقديره لدليل البصمة الوراثية دون إمكانية مناقشته لعدم تحكمه في هذا الفن من المعرفة تثير عدة إشكالات على المستوى العملي .

ولهذا فإنه من الضروري التأكيد على المكانة المميزة التي يحتلها دليل تقنية البصمة في تفكير القاضي في مجال الدليل الذي غالبا ما يؤخذ به في تكوين اقتناعه الشخصي .

***مرحلة المحاكمة :** إن للمحكمة الحرية في تقدير وسائل الإثبات بشرط تسبب حكمها طبقا للمادة 234 من قانون الإجراءات الجزائية ، وليس للمحكمة التقييد بدليل علمي معين عكس ما ورد في المادة 341 من قانون العقوبات فيما يخص جريمة الزنا التي حددت طرق الإثبات وهي إما المحضر القضائي أو إقرار وارد في مستندات صادرة عن المتهم أو إقرار قضائي ، غير أنه يطرح التساؤل فيما يخص حجية البصمة الوراثية بالنسبة لهذه الجريمة ، فحسب الاجتهاد القضائي وقرار للمحكمة العليا بتاريخ 15/05/1973 ملف رقم 8420 فإنه لا يقبل أي دليل آخر كون الأدلة محصورة.

وبالنسبة لجريمة السباقة في حالة سكر طبقا للمادتين 19 و 20 من قانون المرور فإن الخبرة ضرورية لإثبات الجنحة ولو اعترف المتهم .

***محكمة الجنايات:** إن تقدير الأدلة يخضع للاقتناع الشخص طبقا للمادة 307 من قانون الإجراءات الجزائية ، غير أن المعروف بأن محكمة الجنايات تتكون من محلفين فهناك من يرى بأن منح حرية تقدير دليل البصمة لهم قد تنجم عنه إنزلاقات خطيرة تؤدي إلى تبرئة متهمين توجد أدلة علمية تثبت قيامهم بالأفعال المنسوبة لهم أو إدانة متهمين توجد لصالحهم أدلة علمية تعزز براءتهم.

ولهذا فمن الضروري اللجوء إلى سماع شهادة الخبراء في مجال البصمة الوراثية لتقديم التوضيحات اللازمة بخصوص الأساليب والتقنيات المستعملة والقيمة العلمية للنتائج ونسبة قطعية لدلائلها.

يمكن القول أن القيمة أو الحجية القانونية لدليل البصمة يأخذ حكم الخبرة .

ب-حجية البصمة في الإثبات المدني

إن أهل الخبرة والاختصاص يؤكدون أن النسبة هي 99,99 % وفي حالة النفي 100 % وأكدوا أن احتمال تطابق القواعد التروجينية في الحمض النووي في شخصين غير وارد¹⁹، فهي قرينة نفي وإثبات قطعية ، ومع ذلك فإن إثبات الأبوة والبنوة لا يمكن أن يصل في الناحية العلمية والعملية

إلى 100 % وذلك لأنه يتوجب فحص الذكور البالغين في المجتمع وهذا ضرب من المستحيلات فهناك احتمال 0,000001 بأن تكون البصمة الجنسية لشخص هي نفس البصمة الجينية لشخص آخر.

ومن ثمة فإن البصمة الوراثية دليل علمي قانوني وشرعي تبين الحق وتظهره ويتعين الركون إليها وفقا لروح المادة 40 من قانون الأسرة سواء كبينة أو كدليل علمي.

إن البصمة الوراثية يجوز الاعتماد عليها في نفي السبب مادامت نتائجها قطعية كما ترد دعوى الزوج في نفي النسب إذا أثبتت نتائج البصمة الوراثية القطعية لحقوق الطفل به، لأن قول الزوج حينئذ مخالف للحس والعقل وليس ذلك تقدما للعان، وينبغي للقضاة أن يحيلوا الزوجين قبل إجراء اللعان لفحوص البصمة الوراثية، لأن إيقاع اللعان مشروط بعدم وجود الشهود، فإذا كان لأحد الزوجين بينة تشهد له فلا وجه لإجراء اللعان. والأخذ بهذه التقنية يحقق مقصود الشرع في حفظ الأنساب من الضياع.

لقد أقر المشرع الجزائري للقاضي اللجوء للطرق العلمية لإثبات النسب وكان اقتراح الطرق العلمية التي تمتاز بالدقة والقطعية وكذلك اليقين.

كما نجد أن المشرع الجزائري أستحسن أن يعتمد على البصمة الراثية في جميع مجالات النسب أي بمفهوم آخر في مجال الإثبات والنفي، وهذا حسب نص المادة 40 فقرة 02 من قانون الأسرة "يجوز للقاضي اللجوء الى الطرق العلمية لإثبات النسب"، وفيما يخص نفي النسب فإنه يتوجب على القاضي تطبيق اللعان حسب منصوص المادة 41 من قانون الأسرة وذلك بالرجوع الى الطرق التقليدية في ذلك، كما يستطيع في

نفس الوقت أن يأمر بإجراء اختبارات البصمة الوراثية للوصول الى حقيقة نسب الولد، ونجد أن اللعان يكون في حالة انعدام الشهود وليس ثمة شاهد إلا الزوج لقوله تعالى "ولم يكن لهم شهداء إلا أنفسهم"²⁰، وفي هذه الحالة يكون اللعان وفقا للآية الكريمة، أما في حالة ما إذا كان للزوج بينة على ما يدعيه كالبصمة الوراثية التي تشهد لقوله أو تنفيه، ففي هذه الحالة ليست هناك حاجة للعان كون أن البصمة الوراثية نتائجها قطعية وحتمية.

وهذا ما أشارت اليه المحكمة العليا في قرارها²¹ من أن قضاة الموضوع لم يستجيبوا لطلب الطاعنة الرامي الى إلحاق نسب المولود (ص.م) للمطعون ضده باعتباره أبا له كما أثبتت الخبرة العلمية من أن الطفل المطعون هو ابن المطعون ضده ومن صلبه بناء على العلاقة التي كانت تربطه بالطاعنة، فكان عليهم إلحاق هذا الولد لأبيه وهو الطاعن، ولا أن تختلط عليهم الأمور بين الزواج الذي تناولته المادة 41 قانون الأسرة وبين إلحاق النسب الذي جاء بسبب علاقة غير شرعية، هنا نرى أن المحكمة اعترفت بدور الخبرة الطبية ودورها في القوة الثبوتية.

الفرع الثاني: سلطة القاضي في تقدير دليل البصمة الوراثية

تشكل البصمة الوراثية إحدى أهم الأدلة العلمية الحديثة التي فتحت بابا واسعا في مجال الإثبات الجنائي، وخاصة أنها تقدم معطيات دقيقة جدا بشأن شخصية صاحب الأثر البيولوجي في مسرح الجريمة ووجود صلة بينه وبين الجريمة المرتكبة، غير أن استخدامها في هذا المجال أثار الكثير من النقاشات الفقهية حول حجيتها في الإثبات الجنائي ومدى التزام القاضي الجنائي بها وتأثيرها على اقتناعه الشخصي.

بناءً على أن البصمة الوراثية عبارة عن خبرة يلجأ إليها القاضي في النزاع إذا رأى ضرورة لذلك، وهي تخضع للقواعد العامة التي تحكم الخبرة، فإن ما اشتمل عليه تقرير خبير البصمة الوراثية يكون محل مناقشة من قبل الخصوم حيث يجوز لمن هو في مصلحته الاحتجاج به فيما يدعيه، ويصبح للخصم الآخر أن يقدم من الدفاع الأدلة ما يفند به هذا التقرير، حيث أنه من حق كل خصم أن يدلل مزاعمه ويفسر ما غمض من التقرير بما يتفق مع مصلحته، كما يجوز له أن يقدم من الأدلة ما يجعل المحكمة تستبعد التقرير كلياً، وإذا اقتنع القاضي بوجود غموض أو خلل أو نقص يشوب عمل خبير البصمة الوراثية فإنه يجوز للقاضي أن يستبعد التقرير نهائياً أو يعيد المأمورية إلى الخبير نفسه لتكملة ما نقص منها أو استبداله بخير آخر حسب نص المادة 132 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية²².

الفرع الثالث: الحماية القانونية لإجراءات البصمة الوراثية

حماية لهذا الإجراء أكثر وضعت عدة إجراءات للحماية منها ماهو جزائي ومنها ماهو تنظيمي تتمثل في :

- الحبس من سنة إلى سنتين وبغرامة من 30000 إلى 100000 دج كل شخص ممن سبق ذكرهم ماعدا ضحايا الجرائم والمتوفين ومجهولي الهوية والمفقودين أو أصولهم وفروعهم والمتطوعين يفرض الخضوع للتحليلات البيولوجية التي تسمح بالتعرف على بصمته الوراثية وذلك طبقاً للمادة 16 من القانون رقم 03/16 السالف الذكر.
- الحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة من 100000 دج إلى 300000 دج كل من يستعمل العينات البيولوجية أو البصمات لغير الأغراض المنصوص عليها قانوناً وذلك طبقاً للمادة 17 من القانون رقم 03/06 السالف الذكر.
- الحبس من 06 أشهر إلى 03 سنوات كل من يفشي المعطيات المسجلة في القاعدة الوطنية للبصمات الوراثية طبقاً للمادتين 16 و 17 من القانون وذلك طبقاً للمادة 18 من القانون السابق .
- جريمة استعمال العينات البيولوجية أو البصمات الوراثية المتحصل عليها وفقاً لهذا القانون لغير الأغراض المنصوص عليها في أحكامه .
- استحداث مصلحة مركزية للبصمات الوراثية طبقاً للمادة 09 من القانون لدى وزارة العدل يديرها قاضٍ تساعده خلية تقنية وظيفتها إدارة وحفظ القاعدة الوطنية للبصمات الوراثية المتحصل عليها من تحليل العينات البيولوجية، وتسجل بسعي من النيابة العامة كل البصمات، ويتولى القاضي المكلف بالمصلحة المركزية للبصمات الوراثية التأشير على المعطيات الوراثية قبل تسجيلها في القاعدة الوطنية للبصمات، والسهر على تسجيل المعطيات في القاعدة الوطنية للبصمات الوراثية وضمان حفظها، كما يشرف على إجراء عمليات المقارنة.
- تتلف العينات البيولوجية بأمر من الجهة القضائية المختصة تلقائياً أو بطلب من مصالح الأمن المختصة، إذا لم يعد الاحتفاظ بها ضرورياً وفي كل الأحوال عند صدور حكم نهائي في الدعوى طبقاً للمادة 15 من القانون رقم 03/16.

الخلاصة :

تأسيسا على ماسبق نخلص أن تقنية البصمة الوراثية تعتبر في مجال التطبيقات القضائية خبرة قضائية فنية يلجأ إليها القاضي في المجال الجزائي أو المدني على حد سواء، وهي دليل علمي أكيد وقييني .

نتائج الدراسة: نخلص من هذه الدراسة إلى النتائج التالية

-إن القاضي لا يتردد في طلب تقارير فحوص البصمات الوراثية، فإذا توفرت لديه تعين عليه الأخذ بها في المحالات التي تصلح لها سواء تعلق الأمر بقضايا الجنايات أو بقضايا التنازع في النسب، وذلك لما أثبتته هذه البصمات من قوة في الإثبات ومن حجة قطعية الدلالية .

-تعد البصمة من التقنيات الجد المتطورة التي يلجأ إليها في ضبط الهويات والتعرف على الأشخاص كدليل نوعي فاق بكثير بصمات البنان وغيرها من طرق ضبط الهوية خصوصا أنها ذات بعد جزئي، لا تستطيع يد أن تمتد إليها بالتزوير والعبث .
-من الناحية القانونية أخذ المشرع الجزائري بهذه التقنية في قانون الأسرة الذي أجاز للقاضي اللجوء إلى الطرق العلمية لإثبات النسب، وبموجب القانون رقم 03/16 المتعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص .
-الطبيعة القانونية لتقنية البصمة الوراثية عبارة عن خبرة يلجأ إليها القاضي في النزاع إذا رأى ضرورة لذلك وتخضع لتقديره الشخصي.

توصيات الدراسة: نوصي تدعيما للنتائج المتوصل إليها بمايلي

- ضرورة الأخذ بالبصمة بموجب نصوص قانونية صريحة في المجال الجنائي.
- تحديد نطاق استخدام البصمة الوراثية لتوفير حماية كافية للإنسان في خصوصياته الجينية.
- فتح الباب أمام القضاء الجنائي للأخذ بالبصمة الوراثية من أجل إثبات التهمة أو نفيها .
- كما أن تطوير بنوك البصمات الوراثية الخاصة بالدولة له ما يبرره على اعتبار الفائدة العظيمة التي تحققها وخاصة أنها تسهل اكتشاف المجرمين وحل لغز الجرائم، وقد رأينا كيف أن الدول الغربية تستخدم هذه البنوك بشكل واسع وتعمل على تطويرها وتحسينها وتستخدم في ذلك أدق التقنيات وما هذا إلا دليل على أهميتها وفائدتها الكبرى.
- فتح محابر أخرى خاصة بتحليل البصمة الوراثية في الجزائر وعدم الإكتفاء بمخبرين فقط (مخبر الشرطة ومخبر الدرك الوطني) بالنظر استفحال ظاهرة الإجرام وذلك لتسريع وتيرة إنجاز التحاليل الخاصة بالبصمة الوراثية .

قائمة المصادر والمراجع

أ-المصادر

1-القرآن الكريم

2-النصوص القانونية

1-2-القوانين

-قانون رقم 14/01 مؤرخ في 19 أوت 2001، جريدة رسمية عدد 46، صادرة سنة 2001، معدل بموجب القانون رقم 16/04 مؤرخ في 10 نوفمبر 2004، معدل بموجب الأمر رقم 03/09 مؤرخ في 22 جويلية 2009، معدل بموجب القانون رقم 05/17 مؤرخ في 16 فيفري 2017، جريدة رسمية عدد 12، صادرة بتاريخ 22 فيفري 2017، متضمن قانون تنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها .

-قانون رقم 09/08 مؤرخ في 25 فيفري 2008، جريدة رسمية 21، مؤرخة في 23 أبريل 2008، متضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية.
-قانون رقم 03/16 مؤرخ في 19 جوان 2016، جريدة رسمية، عدد 37 لسنة 2016، متعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص.
-قانون رقم 11/18 مؤرخ في 02 جويلية 2008، جريدة رسمية، مؤرخة في 29 جويلية 2018، عدد 46، يتعلق بقانون الصحة.

2-2-الأوامر

-الأمر رقم 02/05 المؤرخ في 27 فيفري 2005، جريدة رسمية، مؤرخة في 02/27/2005، عدد 15، يتضمن قانون الأسرة .
-الأمر رقم 155/66 مؤرخ في 08 جوان 1966، معدل بموجب الأمر رقم 02/06 مؤرخ في 20 ديسمبر 2006 معدل ومتمم بموجب الأمر رقم 02/15 مؤرخ في 23 جويلية 2015 معدل بموجب القانون رقم 07/17 مؤرخ في 27 مارس 2017، جريدة رسمية عدد 20، صادرة بتاريخ 29 مارس 2017، معدل بموجب القانون رقم 10/19 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019 جريدة رسمية عدد 78، متضمن قانون الإجراءات الجزائية .

ب-المراجع

1-الكتب

- محمد غنام، دور البصمة الوراثية في الإثبات، مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون، كلية الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، 5، الى 07 ماي 2002، المجلد الثاني، ص 119، 118.
-أشرف عبد الرزاق ويح، موقع البصمة الوراثية من وسائل النسب الشرعية، بدون طبعة، دار النهضة العربية، مصر، سنة 2006، ص 326 .
-بديعة علي أحمد، البصمة الوراثية وأثرها في إثبات النسب أو نفيه، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2011، ص 106.
-حسام الأحمد، البصمة الوراثية، صحتها في الإثبات الجنائي والنسب، طبعة أولى منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت 2010، ص 148.
-حسني محمود عبد الدائم، البصمة الوراثية ومدى حجيتها في الإثبات، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى سنة 2008، ص 562.
-حسني محمود عبد الدائم عبد الصمد، البصمة الوراثية ومدى حجيتها في الإثبات، دون طبعة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، سنة 2011، ص 92 .
-سفيان بن عمر بورقعة، النسب ومدى تأثير المستجدات العلمية في إثباته، كنوز إشبيلية، الرياض، الطبعة الأولى، ص 1428.

2-المجلات القضائية

-الحكمة العليا، غرفة شؤون الأسرة، ملف رقم 355180، قرار مؤرخ في 2006/03/05، مجلة المحكمة العليا، العدد الأول، ص 469.

3-المراجع بالالكترونية

-www.droit.univ-paris.fr.

الهوامش :

- 1- تعرف البصمة الوراثية (الحمض النووي) علميا بأنها تتابع العقد البروتيني داخل العصى الوراثية، بمعنى أن الإنسان يحتوي على ملايين من الخلايا ولكل خلية نواة تحتوي على 46 كروموزوم (عدد مورث من الأم وعدد من الأب) وكل كروموزوم يتكون من عقد رقيق ملتف على شكل لفاف طوله آلاف الأمتار لا يرى بالعين المجردة وهو الخيط هو أديان الذي يحتوي على حبات مصفوفة اسمها المورثات أو الجينات .
- 2- الأصل في البصمة الوراثية الحمض النووي الذي يتواجد في كل خلية من خلايا جسم الإنسان مثل الدم والمني والعظام والأسنان والأنسجة الجلدية والأظافر والشعر واللحاح والمخاط والبول، وهو الحمض النووي الديوكسي الريبوزي وسمي كذلك لأنه متزوع الأكسجين وهو عبارة عن سلم حلزوني يتكون جانباه من السكر والفوسفات، أما درجات السلم فتتكون من هذه القواعد النيتروجينية (أربع وحدات كيميائية يطلق عليها اسم الأدينين (A) والسيتوزين (C) والجوانين (G) والثايمين (T).
- 3- حسني محمود عبد الدائم عبد الصمد، البصمة الوراثية ومدى حجيتها في الإثبات، دون طبعة، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، سنة 2011، ص 92، حسام الأحمد، البصمة الوراثية، صحتها في الإثبات الجنائي والنسب، طبعة أولى منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ص 148.
- 4- قانون رقم 11/18 مؤرخ في 02 جويلية 2008، جريدة رسمية مؤرخة في 29 جويلية 2018، عدد 46، يتعلق بقانون الصحة
- 5- الأمر رقم 02/05 المؤرخ في 27 فيفري 2005، جريدة رسمية، مؤرخة في 27/02/2005، عدد 15، يتضمن قانون الأسرة .
- 6- قانون رقم 03/16، مؤرخ في 19 جوان 2016، جريدة رسمية، عدد 37 لسنة 2016، متعلق باستعمال البصمة الوراثية في الإجراءات القضائية والتعرف على الأشخاص.
- 7- المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإحرام مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تحت الوصاية المباشرة لوزير الدفاع الوطني مكلف بالمهام التالية :إجراء الخبرات والفحوص العلمية في إطار التحريات الأولية والتحقيقات القضائية وهذا بغرض إقامة الأدلة التي تسمح بالتعرف على مرتكبي الجنايات والجنح، وضمان المساعدة العلمية أثناء القيام بالتحريات المعقدة باستخدام مناهج الشرطة العلمية، ويتكون من عدة مصالح وهي مصلحة البصمات، مصلحة الوثائق، مصلحة الإعلام الآلي مصلحة البيئة، قسم الباليستيك، قسم التحليل الدقيق قسم السيارات، قسم الطب الشرعي، قسم علم الإنسان، قسم علم البواعث المؤدية للموت، قسم البيولوجيا الشرعية، مصلحة علم الإدمان، مصلحة بصمة الأصبع، مصلحة الإشارة و الصورة و الصوت .
- 8- لا يثور التساؤل بالنسبة للشخص الحي غير أنه تكون الإشكالية في حالة الوفاة فوقع جدل فقهي كبير في فرنسا وتدخل المشرع ليعدل المادة 16 ف 02 من القانون المدني أنه إذا عارض الشخص صراحة أثناء حياته في إجراء الخبرة الوراثية لتحديد البصمات الوراثية، فإن ذلك يشكل عائقا يمنع إجراء مثل هذه الخبرة بعد وفاته، وبعد ذلك صدر قانون متعلق بأخلاقيات علم الأحياء سنة 1994، وثارَت مشكلة الوفاة بصورة واضحة في قضية الممثل والمغني الفرنسي إيف مونتان إذ في عام 1991 أقامت فتاة إسمها أورور دروسار دعوى على المغني تدعى فيها البنوة، ولكن المدعى عليه رفض واستخلصت المحكمة من خلال الرفض والتشابه الكبير بين الفتاة والمدعى عليه وحكمت بالبنوة، وتوفي إيف قبل صدور الحكم وتم استئنافه وقامت المحكمة باللجوء إلى خبرة بناء على طلب الورثة لإين الممثل وزوجته المدعى عليه وأخته والمدعية ووالدها الطبيعية واستخلص الخبر في تقريره أنه لا يمكن الجزم بأبوة إيف مونتان من هذه الخبرة ولا سبب في ذلك غياب عينة دم الأب المحتمل، وانتهى الخبر إلى أن الدليل القاطع لا يكمُن إلا من خلال دراسة خلايا أو نسيج مأخوذة من جثة إيف لتحديد بصماته الوراثية للمدعية ووالده وقرر المحكمة الاستئنافية استخراج الجثة وأخذ العينة، ولكن المشكلة للمحكمة كانت مسألة الرضا طبقا للمادة 16 من القانون المدني وعللت قرارها بأنه في هذه الحالة لا يمكن تطبيق نص المادة السابقة لأنها لا تطبق إلا على الأحياء ولا يمكن الحصول على الموافقة المسبقة

- واستندت على عدم معارضة ورثة إيف مونتاني في إجراء خيرة وراثية ورأت المحكمة أنه من مصلحة الأطراف الوصول إلى الحقيقة وبالتالي إجراء خيرة مكلمة على البصمات .
- 9- أشرف عبد الرزاق ويح ، موقع البصمة الوراثية من وسائل النسب الشرعية ، بدون طبعة ، دار النهضة العربية ، مصر ، سنة 2006 ، ص 326 ، سفيان بن عمر بورقعة ، النسب ومدى تأثير المستجدات العلمية في إثباته ، كنوز إشبيلية ، الرياض ، الطبعة الأولى ، ص 1428 .
- 10- بديعة علي أحمد ، البصمة الوراثية وأثرها في إثبات النسب أو نفيه ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، 2011 ، ص 106 .
- 11 - سفيان بن عمر بورقعة ، المرجع السابق ، ص 338 .
- 12 - حسام الأحمد ، المرجع السابق ، ص 119 .
- 13- محمد غنام ، دور البصمة الوراثية في الإثبات ، مؤتمر الهندسة الوراثية بين الشريعة والقانون ، كلية الشريعة والقانون ، جامعة الإمارات ، 5 الى 07 ماي 2002 ، المجلد الثاني ، ص 119 ، 118 .
- 14- استاذنا لنص المادة 04 من القانون رقم 03/16 بخول وكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق وقضاة الحكم الأمر بأخذ عينات بيولوجية وإجراء تحاليل وراثية عليها وفقا لأحكام المنصوص عليها في قانون الاجراءات الجزائية في هذا القانون ، ويجوز لضباط الشرطة القضائية في إطار التحريات حق أخذ عينات وإجراء تحاليل وراثية عليها بعد الحصول على إذن مسبق من السلطة القضائية المختصة .
- 15- قانون رقم 14/01 مؤرخ في 19 أوت 2001 ، جريدة رسمية عدد 46 ، صادرة سنة 2001 ، معدل بموجب القانون رقم 16/04 مؤرخ في 10 نوفمبر 2004 ، معدل بموجب الأمر رقم 03/09 مؤرخ في 22 جويلية 2009 ، معدل بموجب القانون رقم 05/17 مؤرخ في 16 فيفري 2017 ، جريدة رسمية عدد 12 ، صادرة بتاريخ 22 فيفري 2017 ، متضمن قانون تنظيم حركة المرور عبر الطرق وسلامتها وأمنها .
- 16- حسني محمود عبد الدائم ، البصمة الوراثية ومدى حجيتها في الإثبات ، دار الفكر الجامعي ، الاسكندرية ، الطبعة الأولى سنة 2008 . ص 562 .
- 17- استخدمت تحاليل الحمض النووي في الكشف عن هوية الطائفة العسكرية المنكوبة في البليدة إثر تحطمها ، وكذا في مجال الطائفة المصرية المنكوبة بونينج 707 عام 2000 إذ نشرت الوكالة العالمية خبر عودة رفات 25 جثة مصرية انتشلت من قاع المحيط وتم التعرف على أصحابها عن طريق البصمة الوراثية .
- 18- الأمر رقم 155/66 مؤرخ في 08 جوان 1966 ، معدل بموجب الأمر رقم 02/06 مؤرخ في 20 ديسمبر 2006 معدل ومتمم بموجب الأمر رقم 02/15 مؤرخ في 23 جويلية 2015 ، معدل بموجب القانون رقم 07/17 مؤرخ في 27 مارس 2017 ، جريدة رسمية عدد 20 ، صادرة بتاريخ 29 مارس 2017 ، متضمن قانون الإجراءات الجزائية .
- 19 www.droit.univ-paris.fr .
- 20- القرآن الكريم ، سورة التوبة ، الآية 04 .
- 21- المحكمة العليا ، غرفة شؤون الأسرة ، ملف رقم 355180 ، قرار مؤرخ في 05/03/2006 ، مجلة المحكمة العليا ، العدد الأول ، ص 469 .
- 22- قانون رقم 09/08 مؤرخ في 25 فيفري 2008 ، جريدة رسمية 21 ، مؤرخة في 23 أبريل 2008 ، متضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية .